Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

جمهورية مصر العربية

الجدول 1	2017
عدد السكان (بالمليون)	95.2
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	235.7
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	2475
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار)	16.1
خط الفقر الوطني[أ]	27.8
معامل جيني[أ]	30.0
العمر المتوقع عند الولادة، السنوات-	713

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظات:
(أ) أحدث قيمة (2015)، وفقا لتعادل القوى الشرائية لعام 2011.
(ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2015)

تشهد أوضاع الاقتصاد الكلي تحسُّنا مع تقلُّص العجز المزدوج في مصر وتراجع معدل التضخم بشكل حاد في الأشهر الأخيرة. وقد قام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة الرئيسية لأول مرة منذ دورة التشديد التي رافقت تعويم سعر الصرف في نوفمبر/تشرين الثاني 2016. وبدأ النشاط الاقتصادي يتعافى، كما انخفض معدل البطالة إلى أقل من 12% للمرة الأولى منذ عام 2011. ولا تزال الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالغة الصعوبة مع تآكل مستويات الدخل الحقيقي على مدى العام المنصرم. وسيتوقف تأثير الإصلاحات الرئيسية لبيئة الأعمال على فاعلية تنفيذها.

أحدث التطورات

بلغ معدل نمو الاقتصاد المصري 5.2% في النصف الأول من السنة المالية 2018 (يوليو/تموز – يونيو/حزيران) مقابل 3.7% في العام السابق، مدفوعاً بشكل أساسي بالاستثمار والصادرات والاستهلاك. وعلى جانب القطاعات، كان قطاع الصناعات الاستخراجية للغاز أحد المساهمين الرئيسيين في النمو، لاسيما منذ تشغيل حقل "ظهر" الضخم للغاز مؤخراً. وبدأ التحسُّن في إمدادات الطاقة يُحدث آثارا إيجابية غير مباشرة على القطاعات الأخرى، خاصةً قطاع الصناعات التحويلية. كما بدأ قطاع السياحة ينتعش تدريجياً، إذ يساعده في ذلك تأثير انخفاض قيمة العملة المحلية. وقد صاحب التعافي الاقتصادي الناشئ حدوث تراجع مطرد في معدل البطالة الذي هبط إلى أدنى مستوى له منذ منتصف السنة المالية 2010 ليصل إلى 11.3% في الربع الثاني من السنة المالية 2018. واستمر معدلا التضخم الكلي والأساسي السنويان في التراجع للشهر السادس على التوالي في يناير/كانون الثاني 2018 ليصلا إلى 17.1% و14.4%، مقابل 33% و35% وهما أعلى نسبتين سُجِّلت لهما على التوالي في يوليو/تموز 2017. وكان هذا التراجع مدعوماً بتشديد الأوضاع النقدية وانخفاض التضخم في أسعار المواد الغذائية، بالإضافة إلى التأثيرات الأساسية المواتية مع بدء تضاؤل تأثير خفض سعر الصرف الذي طُبِّق في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 والزيادات المنفصلة في أسعار الطاقة. ولذلك، بدأ البنك المركزي المصري في خفض أسعار الفائدة بواقع 100 نقطة أساس في منتصف فبراير 2018. ورغم أن أسعار الفائدة الاسمية لا تزال أعلى بواقع 600 نقطة أساس عن مستوياتها قبل تعويم سعر الصرف، فإن تراجع معدل التضخم ساعد في تحويل أسعار الفائدة الحقيقية إلى إيجابية في نهاية فبراير/شباط 2018.

وتؤدي هذه الإصلاحات إلى تقليص اختلالات الاقتصاد الكلي. ويقترب الرصيد الأساسي للموازنة من تحقيق فائض (-0.3% من إجمالي الناتج المحلي) للنصف الأول من السنة المالية 2018. وقد زادت الإيرادات الضريبية إلى 6.8% من إجمالي الناتج المحلي في النصف الأول من السنة المالية 2018، مقابل 4.8% خلال الفترة ذاتها من العام السابق، وهو ما يُعزى بالأساس إلى الزيادة في الإيرادات المتأتية من ضريبة القيمة المضافة وأيضاً من ضريبة الدخل على الشركات والأفراد. وتتواصل الجهود لاحتواء فاتورة أجور موظفي جهاز الخدمة المدنية ودعم الطاقة، وتحقيق وفورات من ذلك تسمح للحكومة بزيادة المخصصات المقدَّمة لدعم المواد الغذائية وكذلك برامج التحويلات النقدية. وعلى صعيد المركز المالي الخارجي، تقلَّص عجز الحساب الجاري إلى 0.7% من إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول من السنة المالية 2018، منخفضاً من 2% في العام السابق. وكان ذلك مدعوماً بزيادة في الصادرات السلعية، وإيرادات قطاع السياحة، وعائدات قناة السويس، والتحويلات. وقد أسهمت هذه الزيادة، بالإضافة إلى التدفقات الكبيرة في محافظ الاستثمار الوافدة، في تحقيق فائض عام بميزان المدفوعات نسبته 2.3% من إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول من السنة المالية 2018، مقابل 0.8% في الربع نفسه من العام السابق. وحقق صافي الاحتياطيات الدولية ارتفاعا قياسيا جديدا بلغ 42.5 مليار دولار في نهاية فبراير/شباط 2018 (يغطي 9 أشهر من واردات السلع في السنة المالية 2018)، أي أكثر من ضعف مستواه قبل تعويم سعر الصرف في نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2016.

ولا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفاً (0.7% من إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول من السنة المالية 2018، منخفضاً من 0.8% من إجمالي الناتج المحلي في العام السابق)، مما يعكس استمرار المخاوف بشأن مناخ الأعمال والدور المتنامي للدولة في النشاط الاقتصادي. ولتحسين بيئة الأعمال، أدخلت الحكومة سلسلة من الإصلاحات التشريعية الرئيسية، من بينها سن قانون جديد للتراخيص الصناعية، وقانون الاستثمار، وقانون الإفلاس، وإدخال تعديلات على قانون الشركات.

الشكل 1. جمهورية مصر العربية / نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، جانب الطلب، الربع 1 من السنة المالية 2014 - الربع 1 من السنة المالية 2018

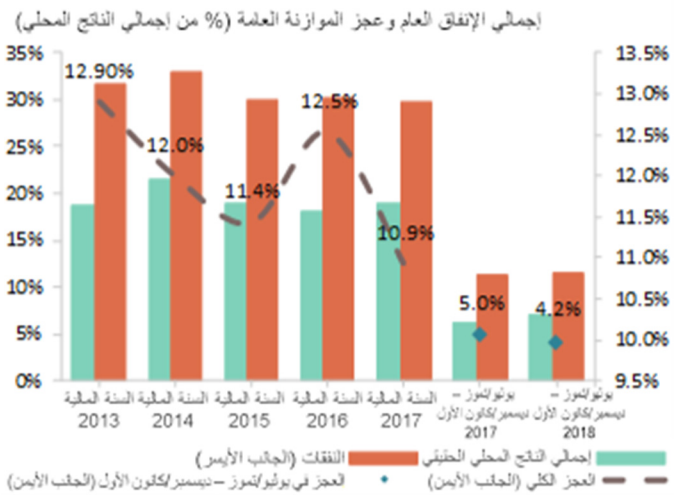

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط.

الشكل 2. جمهورية مصر العربية / معدلات التضخم، يناير/كانون الثاني 2014 – يناير/كانون الثاني 2018

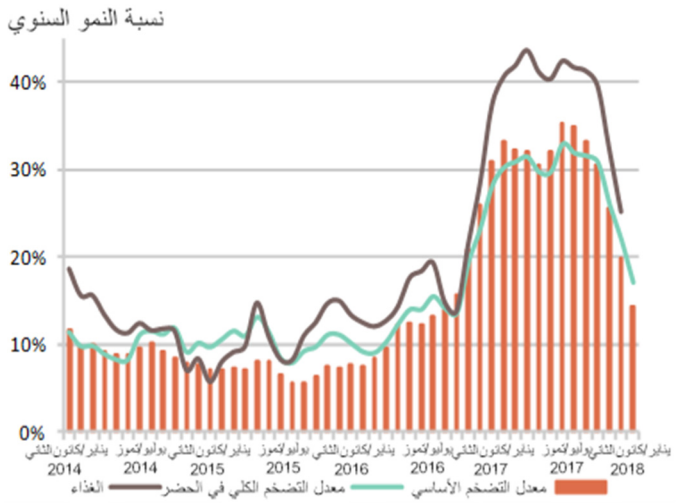

المصدر: البنك المركزي المصري.

ويتم القضاء على الفقر المدقع في مصر بشكل عملي. وباستخدام حد الفقر الوطني، كان حوالي ثلث (27.8%) السكان يعيشون تحت خط الفقر في عام 2015. علاوة على ذلك، أدى ارتفاع معدل التضخم المتراكم على مدى السنوات المالية 2015-2017 إلى انخفاض القوة الشرائية للأسر المعيشية عبر مختلف توزيعات الدخل، مما حدَّ من الآثار الإيجابية غير المباشرة للنمو الاقتصادي وأثَّر بشدة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ولا تزال التفاوتات فيما بين المناطق تمثل جزءاً من المشهد العام في البلاد، حيث تزيد معدلات الفقر في قرى الصعيد بواقع ثلاثة أمثال عن معدلاتها في المدن الكبرى. وقد ساعدت الزيادات الأخيرة في علاوات البرامج الاجتماعية الرئيسية على تحمُّل آثار التضخم، لكن بعض الفئات تُركت بدون حماية بسبب القصور في التغطية والتوجيه.

الآفاق المستقبلية

مع استمرار زخم الإصلاحات، يُتوقَّع أن يتحسَّن النشاط الاقتصادي وأن تتقلَّص الاختلالات بدرجة أكبر. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 5% في السنة المالية 2018، وأن يرتفع تدريجياً إلى 5.8% بحلول السنة المالية 2020. ومن المتوقع أيضا أن يكون المحرك للنمو هو مرونة الاستهلاك الخاص والاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى حدوث تحسُّن تدريجي في الصادرات (لاسيما من قطاعي السياحة والغاز).

ويُتوقَّع أن يتقلَّص عجز الموازنة إلى 9.8% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2018. ويرتفع ذلك قليلاً عما كان مقدراً بالموازنة في البداية بسبب زيادة حجم مدفوعات الفائدة، وارتفاع أسعار النفط العالمية، وزيادة سعر الصرف عما كان مقدراً بالموازنة. ومن المنتظر أن يعتمد برنامج ضبط أوضاع المالية العامة على تعبئة الإيرادات، لاسيما زيادة متحصلات ضريبة القيمة المضافة إلى جانب إصلاحات دعم الطاقة. ومن المنتظر أيضاً أن يتقلَّص عجز الحساب الجاري من 6.6% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2017 إلى 4.9% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2018.

واتساقاً مع الصورة الكلية لمرونة نمو الاستهلاك الخاص، من المتوقع أن يتراجع معدل الفقر على أساس 3.2 دولار للفرد في اليوم (وفقا لتعادل القوة الشرائية في عام 2011) بصورة طفيفة مما يُقدَّر بنحو 15.63% في 2017 إلى 15.21% في 2019. لكن الإصلاحات الجارية، رغم فائدتها على المدى الطويل، قد تحد من مستوى رفاه الأسر المعيشية على المدى القصير بسبب زيادات أسعار الطاقة وارتفاع معدل التضخم العام. وتقوم إستراتيجية الحكومة لتحويل النفقات من الدعم الشامل إلى التحويلات الموجَّهة وبطاقات التموين الذكية بدور أساسي في تخفيف حدة هذه الآثار كما ستساعد في مساندة الاستهلاك الخاص. ويجب استكمال إجراءات الحماية الاجتماعية بالعمل على تحسين مستوى تقديم الخدمات. ولا يمكن تخفيف حدة الآثار السلبية الواقعة على الفئات الضعيفة والطبقة المتوسطة إلا من خلال قدرة القطاع الخاص على خلق الوظائف، لاسيما للشباب والنساء.

المخاطر والتحديات

قد يؤدي غياب تكافؤ الفرص، خاصةً في القطاعات التي توجد بها أنشطة تقودها الدولة، إلى إعاقة القطاع الخاص وخلق الوظائف. وبالإضافة إلى ذلك، تهدد المخاطر الأمنية الإقليمية والمحلية تعافي الاستثمارات الأجنبية وقطاع السياحة.

ويشكِّل التعثر في تطبيق إصلاحات المالية العامة أو الظروف الخارجية غير المواتية، على سبيل المثال في شكل استمرار زيادة أسعار النفط العالمية، مخاطر قد تؤثر سلباً على مسار ضبط أوضاع المالية العامة. ومع وصول نسبة الدين الحكومي إلى 108.8% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية السنة المالية 2017، فإنه يمكن لصدمة مزدوجة في الاقتصاد الكلي والمالية العامة أن تهدد استمرارية قدرة مصر على تحمُّل أعباء الديون.

ولا تزال الأوضاع الاجتماعية صعبة في ظل ارتفاع معدل البطالة فوق مستوى 10% وعدم تسارع وتيرة خلق الوظائف بشكل ملحوظ. وسيتم التوصل إلى فهم أفضل للآثار الواقعة على السكان وآليات مواجهتها من خلال نتائج المسح الجاري لاستهلاك الأسر المعيشية لعام 2017 والذي تم إطلاقه في أكتوبر/تشرين الأول.

الجدول 2. جمهورية مصر العربية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2015	2016	2017 ت	2018 م	2019 م	2020 م
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة	4.4	4.3	4.2	5.0	5.5	5.8
الاستهلاك الخاص	3.1	4.7	4.2	3.9	4.1	4.2
الاستهلاك الحكومي	7.0	3.9	2.3	2.0	2.9	1.9
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	13.8	12.0	12.4	8.0	8.2	12.1
الصادرات، السلع والخدمات	0.0	-15.0	86.0	4.0	9.0	8.0
الواردات، السلع والخدمات	1.0	-2.2	52.5	2.0	4.5	5.0
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	3.4	2.3	3.6	5.0	5.5	5.8
الزراعة	3.1	3.1	3.2	3.8	3.5	3.8
الصناعة	1.1	0.2	3.1	3.8	4.1	3.7
الخدمات	5.0	3.6	4.0	6.1	6.8	7.5
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	11.1	10.2	23.3	22.1	14.0	12.0
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	-3.6	-6.0	-6.6	-4.9	-4.4	-4.1
الحساب المالي والرأسمالي (% من إجمالي الناتج المحلي)	4.3	7.2	6.5	4.9	4.4	4.1
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	1.9	2.0	3.3	3.3	3.5	3.7
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-11.4	-12.5	-10.9	-9.8	-8.4	-7.3
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	93.3	103.0	108.8	99.8	96.4	91.3
الميزان الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	-3.5	-3.5	-1.8	-0.6	0.8	1.2
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)[ب]	16.1	15.9	15.6	15.4	15.2	15.0

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، م = متوقع

(أ) الحسابات مستندة إلى بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية لعامي 2004 و 2014. بيانات فعلية: 2015. التنبؤات الآنية: 2016 - 2017. التوقعات من السنوات 2018 – 2020.
(ب) الإسقاطات محسوبة باستخدام المرونة من نقطة إلى أخرى (2004 - 2015) (point-to-point ELASTICITY)، حيث إن أثر التغير في سعر الصرف على معدل التضخم 0.5 = (path-through) على أساس نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.